

الزيادة في السياق اللغوي لفواصل القرآن الكريم

مصطفى عبد القادر حافظ فتح الله¹

أستاذ مشارك دكتور ذو الأذهان عبد الحليم²

طالب دكتوراه بكلية اللغات والاتصال، جامعة السلطان زي العابدين ترينجانو- ماليزيا

elsharkawynet@gmail.com

الملخص

الفاصلة للقرآن كفاية الشعر وسجعة النثر، بلا تكلف ولا تقديم للصناعة على المعنى، وتأتي في سياقات متعددة متماثلة ومتوازنة ومنفردة، قد تتفق وقد تختلف، في نظم معجز لا يختل فيه المعنى ولا يختل فيه الجمال الإيقاعي، ويتغير السياق اللغوي للآيات عند الفاصلة محققا تناسبا في مقاطع الفاصلة وأصواتها، ويعالج البحث مشكلة الجدل الدائر حول أيهما تابع للآخر، هل التغير اللغوي تابع لتناسب صوت الفاصلة أم أن تناسب صوت الفاصلة هو ناتج طبيعي للتغير اللغوي ولا أثر له فيه، ويهدف البحث إلى معرفة مظاهر الزيادة التي تحدث في السياق اللغوي للآيات، والكشف عن أسبابها، كما يهدف إلى تحديد العلاقة بين الفواصل وبينها، ومعرفة الدور الذي تقوم به الفاصلة فيها. ومنهج البحث: هو المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي؛ حيث يستقرئ الباحث فواصل آيات الثلث الأول من القرآن كلها واصفا ما حدث فيها من زيادة، ثم يقوم بتحليل هذه التغيرات؛ ليقف على أنواعها ودلالاتها وأسبابها. ومن نتائج البحث: التي توصل إليها الباحث أن:

1. الفاصلة تتأثر بالسياق وتؤثر فيه صوتا وتركيبا ودلالة.
2. في فواصل الثلث الأول من القرآن ثلاث آيات فقط لم يكن للفاصلة أية علاقة بزيادة الجار فيها (من أنصار)
3. وردت الزيادة في السياق اللغوي لفواصل الثلث الأول من القرآن إحدى عشرة مرة، انحصرت في زيادة التوكيد المعنوي وزيادة حرف الجر (من)
4. أفاد التوكيد المعنوي الزائد دلالة الاستغراق والشمول والعموم مع مناسبة الفاصلة، بينما أفاد حرف الجر الزائد دلالة العموم.

كلمات مفتاحية: الفاصلة، القرآن، السياق، الزيادة .

Abstract

The Qur'anic separator is similar to the poetic and prosaic rhymes; seamless, it does not prioritize the beat over the meaning. The Separator comes in multiple identical, balanced and singular contexts; they may converge or diverge in a miraculous pattern, where no meaning is distorted nor the rhyming beauty disturbed. The study deals with the controversy surrounding the dependency of either one (separator vs linguistic change) on the other; is the linguistic change subsequent to the phonetic harmony of the Qur'anic Separator, or this latter is a natural result of the linguistic change with no effect on it? The research aims to know the manifestations of the structural addition that occurs in the linguistic context of the verses. Furthermore, the study discloses the causes of the aforementioned addition, and its relationship to the separators; one additional aim of the research, is to uncover the role of the Separator in the linguistic change. The researcher adopted the inductive, descriptive and analytical approaches, whereby he surveys the separators of all the verses of the first third of the Qur'an; depicting and analysing the structural additions in order to identify their types, connotations and causes. The researcher reached the following findings:

1. The context and the separators impact reciprocally on each other phonetically, structurally and semantically.
2. Solely, in three verses the separators bore not effect on the structural addition in the preposition "Min Ansar".
3. On the other hand, the structural addition emerged in eleven instances of the linguistic context of the first third of the Qur'an. This addition was confined to supplement the corroborative connotation and the preposition (Min).
4. The corroborative connotation indicates comprehensiveness, and commonality without losing the phonetic harmony of the verses; the preposition, however, points to the commonality bare of affecting the rhyme of the separators.

Keywords: separator, Quran, context, addition.

المقدمة

الفاصلة للقرآن كقافية الشعر وسجعة النثر، بلا تكلف ولا تقديم للصناعة على المعنى، وتأتي في سياقات متعددة متماثلة ومتوازنة ومنفردة، قد تتفق وقد تختلف، في نظم معجز لا يختل فيه المعنى ولا يختل فيه الجمال الإيقاعي، ويتغير السياق اللغوي للآيات عند الفاصلة محققا تناسبا في مقاطع الفاصلة وأصواتها، وقد يكون هذا التغير بالزيادة أحيانا، وبالحذف في أحيين أخرى؛ لذا جاءت هذه الدراسة لاستكشاف كنه التغير بالزيادة الذي يحدث في السياق اللغوي للفاصلة، محاولة الإجابة عن مشكلة البحث وأسئلته.

مشكلة الدراسة

هذه الدراسة تعالج مشكلة الجدل الدائر حول أيهما تابع للآخر، هل الزيادة في السياق اللغوي تابعة لتناسب صوت الفاصلة أم أن تناسب صوت الفاصلة هو ناتج طبيعي لهذا التغير اللغوي ولا أثر له فيه، وما سبب هذه الزيادة؛ أكون لمناسبة الفاصلة، أم أنّ لها أغراضا دلالية هي السبب الأوحد لورودها، أم أن هناك تناسبا وتوازنا ومراعاة للفاصلة وتناسبها من جهة، وللأغراض الدلالية والمعاني من جهة أخرى.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية البحث من المجال الذي يبحث فيه وهو القرآن الكريم؛ إذ تلقي الضوء على جانب من جوانب الإعجاز اللغوي في كتاب الله المجيد، مظهره جانبا من براعة اللغة العربية في التعبير مع الحفاظ على المعنى، دون الإخلال بالنغم والإيقاع؛ مما يسهم بدوره في دعم المؤسسات الدعوية التي تهتم بنشر الدراسات القرآنية وبيان إعجازه، كذلك يتوقع أن يحقق البحث بيانا لمزيد من خصائص اللغة العربية في سياقاتها المختلفة؛ فيسهم بذلك في دعم المؤسسات التي تهتم بنشر اللغة العربية وتعليمها لأهلها ولغير الناطقين بها؛ فكلما زادت الإحاطة بخصائص اللغة وجوانبها زادت القدرة على وضع البرامج المناسبة لتعليمها وقياس الكفاءة لمحدثيها.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة للكشف عن مظاهر الزيادة في السياق اللغوي لفواصل الآيات في القرآن الكريم، وتتمثل أهدافها في:

1. معرفة مظاهر الزيادة التي تحدث في السياق اللغوي للآيات.
2. الكشف عن أسباب هذه التغيرات .
3. تحديد العلاقة بين الفواصل وبين هذه التغيرات .
4. معرفة الدور الذي تقوم به الفاصلة في التغيرات التي تطرأ على السياق اللغوي.

أسئلة الدراسة

من خلال ملاحظة الباحث للسياق اللغوي للفواصل القرآنية وملاحظة الزيادة فيه، يتساءل:

1. ما مظاهر الزيادة التي تحدث في السياق اللغوي لفواصل الآيات في الثلث الأول من القرآن؟
2. ما أسباب هذه الزيادات؟ أتكون نتيجة لمناسبة الفاصلة فقط أم لأغراض دلالية أخرى؟
3. كيف تتم العلاقة بين الفواصل وبين هذه الزيادات في السياق اللغوي للآيات؟
4. كيف تؤثر الفواصل في تغيير السياق اللغوي للآيات؟

منهجية الدراسة وحدودها

تقوم هذه الدراسة على منهج تكاملي من ثلاثة مناهج: المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي؛ حيث يستقرئ الباحث فواصل الآيات التي حدثت الزيادة في سياقاتها اللغوية، واصفاً ما حدث فيها من زيادة، ثم يقوم بتحليل هذه الزيادات؛ ليقف على أنواعها ودلالاتها وأسبابها، وعلاقة الفواصل بها، في حدود الثلث الأول من القرآن الكريم من أول الفاتحة إلى الآية الثانية والتسعين من سورة التوبة، وقد اختار الباحث الثلث الأول من القرآن لأنه متنوع بين المكي والمدني، كما أنه يشمل طوال السور التي شملت أحداثاً متعددة، وموضوعات متعددة تبعا لخصائص القرآن المكي والمدني، مما يسمح بإعطاء صورة يمكن تعميمها على القرآن كله، معتمداً في ذلك على رواية حفص (ت 180هـ) عن عاصم (ت 127هـ) بن أبي النجود الكوفي، وذلك لكونها الرواية الأشهر في العالم الإسلامي كما أنها الرواية التي يقرأ بها أهل مصر والرواية التي تعلمها الباحث.

تعريف الفاصلة القرآنية لغة واصطلاحاً

الفاصلة لغة هي صيغة فاعلة من فصل، يفصل، فصلاً، والاسم فِصال، وقد ذكرت المعاجم عدة معانٍ لمادة "ف ص ل" منها: التمييز والإبانة: يُقال: فصلت الشيء فصلاً. وهو القطع وإبانة أحد الشيين عن الآخر (ابن فارس، 1979؛ ابن منظور، 1993؛ الزبيدي، 1989؛ ابن دريد، 1987؛ البستاني، 1987)، الحاجز بين الشيين: الفصل الحاجز بين الشيين، إشعاراً بانتهاء ما قبله، فصل بينهما يفصل فصلاً فانفصل (ابن منظور، 1993؛ الزبيدي، 1989؛ الفيروزآبادي، 2005). القضاء بين الحق والباطل: والفصل القضاء بين الحق والباطل، والفصل كحيدر (ابن منظور، 1993؛ الزبيدي، 1989؛ الفيروزآبادي، 2005)، هذا القضاء بين الحق والباطل فرع عن المعنى الأساسي الذي هو الحجز والإبانة. الخرزة الفاصلة بين اللؤلؤتين: فالفاصلة الخرزة التي تفصل بين الخرزتين في النظام، (ابن منظور، 1993؛ الزبيدي، 1989؛ ابن دريد، 1987؛ الفيروزآبادي، 2005)، ولعل هذا المعنى لكلمة الفاصلة هو الذي استعير للفاصلة القرآنية كأن الآيات نظم الذهب والفاصلة هي الجوهرة التي تفصل بينها.

مما سبق يظهر للباحث أن معنى هذه المادة اللغوية يدور حول ثلاث دلالات تتشابه وتقترب، وهي: أولاً: التمييز بين الأشياء، والتي يمكن اعتبارها الأصل الجامع والمعنى المشترك العام ويكون باقي المعاني فروعاً عنه أو تقييداً له بقيود زائدة. ثانياً: الحاجز والمانع، وهو قيد للأصل بالسبب المؤدي للتمييز والإبانة بين الأشياء. ثالثاً: القضاء بين الحق والباطل، وهو نقل من المادي إلى المعنوي فبينما اعتمد التمييز بين الأشياء على الحواس المادية فإن التمييز بين الحق والباطل تمييزاً معنوياً لا مادياً.

الفاصلة اصطلاحاً تعددت التعريفات الاصطلاحية للفاصلة القرآنية؛ فمنها ما أنصبت على الجانب الأدائي للفاصلة من حيث تمام المعنى، ومنها ما ركز على بنائها: هل هي جملة أو كلمة أو صوت، فنجد أبا عمرو الداني يفرق بين الفاصلة وبين رأس الآية، فالفاصلة هي الكلام التام المنفصل عما يليه، وهذا قد يكون رأس آية وقد لا يكون، فالفاصلة أعم من رعوس الآيات (الداني، 1994م)، وهذا تركيز على الجانب الأدائي للفاصلة، وتأثيرها في المعنى، بغض النظر عن نوعية الفاصلة أهي جملة أم كلمة، وكذلك أكد القطان على أن مصطلح الفاصلة أعم من رأس الآية، إذ تقع الفاصلة عند نهاية المقطع الخطابي، وسميت بذلك لأن الكلام ينفصل عندها، بينما رأس الآية هو نهايتها التي توضع بعدها علامة الفصل بين آية وآية (القطان، 2000) فالعلاقة بين المصطلحين علاقة عموم وخصوص، بيد أن العادة جرت على استخدام مصطلح الفاصلة القرآنية.

هناك من يراعى في تعريفه للفاصلة تحديداً نوعها وماهيتها، فهي عندهم كلمة آخر الآية كقافية الشعر وقرينة السجع، أو هي كلمة آخر الجملة (الزركشي، د.ت؛ السيوطي، 1974)، فالزركشي والسيوطي يريان أنها كلمة آخر الآية، ويتفق معهما صاحب الفرائد الحسان إذ يعرف الفاصلة بأنها آخر كلمة في الآية نحو: العالمين، نستعين، مآب، بصيراً، أحد، ويجعلها بذلك مرادفة لرأس الآية (القاضي، 1404هـ)، ومثله كذلك في مختصر العبارات يعرف الفاصلة أنها مساوية لرؤوس الأبي (الدوسري، 2008)، وفي جماليات المفردة القرآنية يضع تعريفاً اصطلاحياً للفاصلة، فهي كلمة آخر الآية، كقافية الشعر، وقرينة السجع، وتقع عند الاستراحة في الخطاب، لتحسين الكلام بها، ويجعلها الطريقة التي ينماز بها القرآن عن سائر الكلام (ياسوف، 1999).

يلاحظ الباحث فرقاً جلياً بين نظرتين لتعريف الفاصلة إحداهما أعم من الأخرى؛ حيث يوجد للعلماء تعريفات متعددة في تحديد معنى الفاصلة، فمرة يُعرفونها بأنها كلمة آخر الآية كقافية الشعر وقرينة السجع، وأخرى يعرفونها بأنها كلمة آخر الجملة، والفرق بين التعريفين واضح، الأول يخص الفاصلة بأخر الآية وهو ما عليه العمل، والثاني يعتبر الفاصلة كلمة آخر الجملة سواء أكانت هذه الجملة في أول الآية أو وسطها أو آخرها فهو غير مانع؛ إذ تدخل فيه الفاصلة اللغوية مع الفاصلة الاصطلاحية وهذا عيب في التعريف (المطعني، 1992)، من جميع ما سبق يترجح للباحث أن التعريف الراجح والذي عليه العمل هو أنها (كلمة آخر الآية كقافية الشعر وقرينة السجع) وأن الفاصلة ترادف رأس الآية.

للباحث تعريف أثبتته في بحث الماجستير يطمئن إليه ويعتمد عليه -وإن كان لا يخرج عن التعريفات السابقة- فالفاصلة هي: كلمة آخر الآية كقافية الشعر وسجعة النثر، قد تتوافق في حروفها، وقد تتقارب، تبعاً لما يقتضيه المعنى، وتستريح له النفوس، وتقع عند الاستراحة في الخطاب، بلا إغراب أو تنافر أو تكلف. (الشرقاوي، 2012)

تعريف السياق لغة واصطلاحاً

السياق لغة مصدر من ساق، يسوق، سوقاً وسياقاً، وقد ذكرت المعاجم عدة معان لمادة (س و ق) منها: القيادة والحدو (ابن فارس، 1979؛ ابن منظور، 1993؛ ابن دريد، 1987)، وجاء عند البستاني تفريق لطيف بين السوق والقيادة؛ حيث جعل السوق هو الحث على السير من خلف ضد قاد من الأمام (البستاني، 1987). التتابع (ابن منظور، 1993؛ الفيروزآبادي، 2005؛ الزبيدي، 1989). المهر والصداق: وقيل للمهر سوق لأن العرب كانوا إذا تزوجوا ساقوا الإبل والغنم مهراً؛ لأنها كانت الغالب على أموالهم، (ابن منظور، 1993؛ البستاني، 1987؛ الفيروزآبادي، 2005). نزع الروح: من باب المشابهة في التتابع والانقياد؛ فالروح لا تخرج جملة بل تتتابع، وثُقَاد قوداً خارج الجسد (ابن منظور، 1993؛ البستاني، 1987؛ الفيروزآبادي، 2005). إحسان الحديث (البستاني، 1987) حيث يقال: يسوق الحديث أحسن سياقٍ: أي يسرده أحسن سرد.

مما سبق يتضح أن التتابع والمتابعة هو الرابط بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، فالكلام يتتابع في جمل ودلالات.

السياق اصطلاحاً سيتعرض الباحث لتعريف اصطلاح السياق من خلال التراث العربي القديم؛ للتأكيد على تصور العرب القدماء للسياق ودوره في أداء المعنى، ثم يعرض لكتابات المحدثين والتي تتفق بشكل عام مع ما فهمه القدماء من دلالة السياق، وزادت عليه مزيداً من التخصيص والتشقيق.

في التراث العربي: لم يكن الاتجاه السائد لدى علماء النحو الدراسة السياقية للكلمات، حيث كان الهمّ الأول لديهم الإعراب باحثين موقع الكلمة من الجملة، وموقع الجملة من الجمل الأخرى؛ لذا لم يكن لديهم في مصطلحاتهم ما يشابه معنى السياق، في حين نجد لدى علماء الأدب مصطلحات تتناسب مع اتصالهم بالنص، فقد اتجه نقاد الأدب في أغلب عملهم إلى النص في جملته، وبخاصة إلى الجانب الأسلوبي، ولهذا وجب عليهم استعمال مصطلحات تتناسب مع اهتمامهم بالسياق المتصل، فجاءوا بمصطلحات مثل: النظم والتأليف والسبك والرصف والترتيب والنسج، آخذين ذلك من أوجه الشبه بين النص وبين القلائد والمعادن والأبنية والملابس (تمام حسان، 2007).

لم يكن الأدباء أو المهتمين بدراسة الأدب وحدهم من اهتم بدراسة النصوص دراسة سياقية، بل كان للفقهاء والأصوليين والمفسرين اهتمامهم الكبير بذلك؛ نظراً لأهمية المراد من النصوص لديهم، سواء في فهم القرآن، أو مقصود خطاب الشارع لاستنباط الأحكام، ويمكن ملاحظة ذلك جلياً من خلال ما نصوا عليه في بيان وسائل الاستدلال على المراد من الكلام، فالكلام يُستدل على مراده بقرائنه وسياقه، (ابن دقيق العيد، 1994)، بل نجد لديهم التأكيد على أهمية السياق واهتمامهم به؛ لأن السياق والقرائن عندهم هي الدالة على مراد المتكلم من كلامه، وهي التي ترشدنا إلى بيان المجمل، وتعيين المحتمل. (ابن دقيق العيد، 1994).

هذه القرائن والسياقات قد تكون في سبب النزول، أو قصد المتكلم حتى وإن خالف أصل الوضع اللغوي، فلا بد أن ينتبه المفسر لنظم الكلام المسوق له، وإن خالف أصل الوضع اللغوي، لأن التجوز ثابت في اللغة؛ ولهذا يعتمدون السياق الذي سيق له الكلام (الزركشي، د.ت.).

يشتمل تعريف السياق لدى القدماء على معرفة السابق واللاحق من الكلام، وأثره في توجيه معنى النص محل التفسير، فلا بد من النظر إلى الغرض الذي سبقت له السورة، والنظر إلى ما يحتاج إليه ذلك الغرض من المقدمات، والنظر إلى مراتب تلك المقدمات في القرب والبعد، والنظر عند تتابع الكلام في المقدمات إلى ما يستتبعه من استشراف نفس السامع إلى الأحكام أو اللوازم التابعة، فيجب أن يبحث أول كل شيء عن كون الآية مكملّة لما قبلها أم مستقلة؛ ثم إذا كانت مستقلة فما وجه مناسبتها لما قبلها، وهكذا في السور يُطلب وجه اتصالها بما قبلها وما سبقت له (السيوطي، 1974).

مما سبق يتضح للباحث اهتمام القدماء بالسياق وأثره في توجيه المعنى، وتأكيدهم على رعايته واعتماده في فهم النصوص، ولاسيما علماء الأدب والتفسير والفقهاء، فهو لديهم ما سبق الكلام لأجله، ويشمل الحدث اللغوي، كما يشمل أيضاً الموقف الذي قيل فيه الكلام.

في كتابات المُحدثين: يُعد المنهج السياقي contextual approach علماً على مدرسة لندن، وكان زعيم هذا الاتجاه Firth الذي جعل جُلّ اهتمامه الوظيفة الاجتماعية للغة؛ حيث إن معنى الكلمة عند أصحاب هذه النظرية هو استعمالها في اللغة؛ ولهذا يصرح فيرث بأن المعنى لا ينكشف إلا من خلال وضع الوحدة اللغوية في سياق ما (عمر، 1998)، من هنا يتبين أن السياق لديهم هو الذي يمنح الكلمة المعاني المختلفة في مواقف وتعبيرات مختلفة، فالكلمة المفردة لا معنى لها على سبيل التحديد، بل إذا أردت معرفة معنى مفردة معينة يجب عليك تسييقها في سياق ما ليتحدد معناها.

كذلك تعريف السياق في قاموس السيميائيات لغريماس وكورتيس، يوضح أنه مجموع النصوص التي تسبق و/ أو تواكب وحدة تركيبية معينة، وتتعلق بها الدلالة؛ حيث يمكن له أن يكون صريحاً أو لسانياً، ويمكن أن يكون ضمناً، ويتميز في هذه الحالة بأنه سياق خارج لساني، أو مقامي (أوشان، 2000)، وهنا يظهر مقصود السياق كأنه تتابع الكلام واتساقه بما يؤثر في دلالاته على المعنى المراد، ويحدد أنواعاً ثلاثة لهذا السياق الذي يمكن أن يكون سياقاً لغوياً من مجموع النصوص، أو ضمناً خارج لساني أو مقامياً ينبع من الموقف المحيط، ويحدد السياق أمران هما: المحيط أي الوحدات التي تسبق أو تلحق وحدة محددة، ويسمى بالسياق اللساني أو السياق الشفوي، ومجموع الشروط الاجتماعية التي يمكن أن تُؤخذ بعين الاعتبار؛ لدراسة العلاقات القائمة بين السلوك الاجتماعي والسلوك اللساني، وتسمى بالسياق الاجتماعي لاستعمال اللغة ونقل أيضاً المقام، وهو مجموع المعطيات المشتركة بين المتكلم والمستمع في مقام ثقافي ونفسي لتجارب ومعارف كل منهما. (أوشان، 2000)

بناء على هذا يتحدد السياق بنوعين: الأول المحيط الذي يُمثل تتابع الكلام، والذي عبر عنه بالسياق الشفوي، والثاني السياق الاجتماعي أو المقام، ولعل السياق الاجتماعي لاستعمال اللغة يختلف عن المقام، في أن أولهما أعم من الآخر، فالسياق الاجتماعي يشمل دلالة اللغة أو التركيب أو المفردة في المجتمع عامة، بينما المقام هو السياق الحالي الذي يضم المتكلم والمخاطب معاً في آن واحد قد يختلف أو يتفق مع السياق الاجتماعي العام.

يقف هادي نهر (2007) على تعريف أكثر وضوحاً لدور السياق في تحديد المعنى الدلالي للكلمة، فهو عنده يحدد دلالة الكلمة على وجه الدقة، وبه تتجاوز كلمات اللغة حدودها المعجمية المعروفة لتفرز دلالات جديدة، قد تكون مجازية أو إضافية أو نفسية أو إيحائية أو اجتماعية أو غير ذلك، وهنا لا بد أن نفرق في دلالة الكلمة بين معنيين: أولهما: معنى معجمي أو أساسي حرفي يشير إلى معنى مجرد عائم وضيق في الوقت نفسه؛ لأنه لا يظهر ما في الكلمة من دلالات أوسع وأشمل من معناها المعجمي، وثانيهما: معنى سياقي، فالكلمة لا تؤدي وظيفتها الدلالية الكاملة إلا ضمن السياق الذي ترد فيه.

في حين يذكر تمام حسان (2007) أن المقصود بالسياق هو التوالي، وعلى هذا يمكن أن ننظر إليه من زاويتين: الأولى من جهة تتابع العناصر التي يتحقق بها السياق الكلامي، وفي هذه الحالة نسميه سياق النص، والثانية من جهة توالي الأحداث التي هي عناصر الموقف الذي جرى فيه الكلام، وعندئذ نُسَميه سياق الموقف، وهذا التعريف يستمد مقوماته من المعنى اللغوي لكلمة سياق (وهو التابع والتوالي)، ولا يختلف في هذا عما أقره القدماء في ذلك، وكذلك لا يختلف الباحث معه بل يقره على ما شمل من سياق اللغة وسياق الموقف.

كذلك ما جاء به أبو الفرج (1966) إذ عبر عن قصده بالسياق أنه مصاحبات اللفظ مما يُساعد على توضيح المعنى، وقد يأتي التوضيح من الاستعمال الذي ترد فيه الألفاظ، وقد يأتي مما يصاحب اللفظ من غير الكلام، وقد يكون من العلاقة بين هذا الكلام وبين شيء آخر.

لعل التعريفات كلها تدور حول نفس العناصر مع اختلاف بسيط في اللغة، ولعل الباحث يعتمد تعريفاً يطمئن إليه وهو: أن السياق يقصد به: الغرض الذي تتابع الكلام لأجله مدلولاً عليه بلفظ المتكلم، أو حاله، أو أحوال الكلام، أو المتكلم فيه، أو السامع (الشئوي، 2005)؛ وذلك لكونه جمع بين المعنى اللغوي للكلمة مضافاً إليه السبب الذي سيق إليه الكلام، مما يمثل سياق الحال أو المقام، كما اعتبر بدلالة لفظ المتكلم، والتي تُعتبر السياق اللغوي، أو حال المتكلم أو حال السامع والتي تُعتبر سياقاً عاطفياً، أو حالياً، كما اعتبر بأحوال الكلام والتي تُعتبر سياقاً اجتماعياً، والمتكلم فيه سواء كان ظرفاً زمانياً أو مكانياً ويعتبر سياق الموقف، فشمل كل المصاحبات التي يمكن أن تؤثر في المعنى وتحدده.

من كل ما سبق يظهر للناظر العلاقة الوثيقة، والرابطة الأكيدة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، والتي غالباً ما تظهر لدى العلماء العرب الذين يصطلحون على الكلمة استناداً لعلاقة تربط بين الدالتين الاصطلاحية واللغوية، واتضح للباحث كذلك السبق اللغوي لعلماء العربية، في اعتماد دلالة السياق والعمل بها، ووضع تعريف محدد لها، والتفريق بين دلالة السياق، وبين مجرد ورود العام على سبب؛ حيث إن مجرد ورود العام على السبب لا يقتضي دلالة التخصيص به، ومثاله قوله تعالى: *جث ذئب* (القرآن، 5: 38) فهذا حكم عام ورد لسبب سرقة رداء صفوان، ولم يقل أحد بتخصيصه بذلك، فهو لا يقتضي التخصيص به بالضرورة والإجماع (ابن دقيق العيد، 1994).

ظاهرة الزيادة في اللغة العربية

الزيادة ظاهرة لغوية يستخدمها المتحدث بالعربية لأسباب عدة ويحقق بها أغراضاً دلاليةً متنوعة، ويتميز الفصحى من الفصحى بحسن الزيادة، فلا تكون حشواً بلا فائدة ولا تكون مُتكَلِّفة.

الزيادة لغةً: الزاء والياء والدال أصل يدلّ على الفضل، الزيادة: النمو، وكذلك الزيادة، والزيادة: خلاف النقصان، زاد الشيء يزيد زَيْداً وزيداً وزيادةً وزياداً ومزیداً ومزاداً أي ازداد (ابن فارس، 1979؛ ابن منظور، 1993؛ ابن فارس، 1986)، من خلال المعنى المعجمي يتضح أن الزيادة بمعناها اللغوي لا تختلف عن المعنى الاصطلاحي.

الزيادة اصطلاحاً: يستخدم البلاغيون مصطلحات أخرى يعبرون بها عن الزيادة كالإطناب والإسهاب والتطويل والحشو، ويفرقون بين الجيد منها الذي أفاد زيادة في المعنى، والرديء الذي زيد بلا فائدة، فحد الإطناب: هو زيادة اللفظ على المعنى لفائدة، بينما التطويل المذموم: زيادة اللفظ عن المعنى لغير فائدة (ابن الأثير، د.ت.).

أسباب الزيادة: ظاهرة الزيادة في اللغة العربية يتعرض لها البلاغيون والنحويون والصرفيون حسب مجالاتهم واختلافها، وهناك أسباب حاول العلماء استنباطها، فجمعوا بذلك أسباباً عدة، وسيحاول الباحث هنا أن يقف على أبرز الأسباب التي تحصل عليها مما أُتيح له الاطلاع عليه من آراء، والتي يوجزها في: العوض، الوقاية، البيان، الضرورة الصوتية، إظهار الحركة السابقة، المغايرة والتمايز، ضرورة الشعر، وسيعرض الباحث لكلٍ منها بشيء من الإيجاز:

العوض: كما في قولهم: زنادقة وزناديق، وفرازنة وفرازين، حذفوا الياء وعوضوا عنها بالهاء. وقولهم أسطاع يسطيع وإنما هي أطاع يطيع، زادوا السين عوضاً من ذهب حركة العين من أفعل. وقولهم اللهم، حذفوا يا وأحقوا الميم عوضاً (سيبويه، 1988). يمكننا القول أن سيبويه هنا يوضح جزءاً مهماً من فلسفة اللغة العربية فهي تعوض عن المحذوف، كما يزيدون التاء في الجمع عوضاً عن ياء النسبة التي تكون في المفرد، كمثل المهالبة، والأشاعرة، في جمع أشعري ومهلبى (ابن الأنباري، 2002).

الوقاية: فالأفعال لا يجوز كسرها، بينما ياء ضمير المتكلم يجب أن يسبقها كسر، لذا زيدت النون لئلا يكسروا لام الفعل، والفعل لا جرّ فيه فقالوا: ضربني فسلمت الفتحة بالنون، ووقع الكسر على النون، ومثل زيادة النون مع ضمير النصب، زيادتها في المجرور (مني وعني وقندي)، حيث زادوا النون ليسلم ما قبلها على سكونه كما سلم الفعل على فتحه (المبرد، د.ت.؛ ابن السراج، د.ت.).

البيان: ذكر ابن السراج في تعليقه على لغة أكلوني البراغيث أنهم إنما يزيدون الألف والنون والواو والنون في المضارع يضربان ويضربون، ويزيدون الألف والواو في الماضي ضرباً وضربوا، للتفريق والتمييز فيعلموا أن هذا الفعل لاثنين لا لواحد، وهذا لجميع لا لاثنين ولا لواحد، فكما زيدت التاء في فعل المؤنث لتفصل بين فعل المذكر وفعل المؤنث، فكذلك زادوها بياناً (ابن السراج، د.ت.)، أي أنهم في قولهم ضرباً الزيدان زادوا الألف بياناً أن الفعل للمثنى لا للمفرد ولا الجمع، وكذلك في ضربوا ويضربون ويضربان، كانت الزيادة بقصد البيان.

الضرورة الصوتية: ويُعلّل بها ابن الأنباري زيادة الألف فيما سكنت فاؤه من الأفعال، فمن المعلوم أن الخصائص الصوتية للغة العربية تمنع الابتداء بساكن؛ لذا قد زادوا ألف الوصل لئلا يبدأوا بالساكن، ولهذا لم يزيدها فيما تحركت فاؤه (ابن الأنباري، 2002)، ومثاله في صيغة فعل الأمر من الثلاثي شرب فتقول: اشرب، ويعبر عنها بالإمكان فهزمة الوصل زيدت لئلا يتوصل بها إلى النطق بالساكن، وكذلك الهاء المزيدة، فيما كان من الأفعال على حرف واحد، في الوقف، نحو: فه، وعه، فإنه لا يمكن النطق بحرف واحد، إذ لا أقلّ من حرف يُبتدأ به، وحرف يُوقّف عليه (ابن عصفور، 1996)، فالمثالان يعبران عن مراعاة الضرورة الصوتية في اللغة العربية، فكما أنه لا يجوز الابتداء بالصوت الساكن؛ فزيدت ألف الوصل، فإن هاء السكت كذلك تُزاد في الوقف مع الأفعال التي جاءت على حرف واحد لأنه لا يوجد في اللغة أقلّ من حرفين أحدهما للبدء والثاني للوقف.

إظهار الحركة السابقة: كمثّل قولهم (الضاربون والقاتلون) إذا وقفوا عليها قالوا (الضاربونه والقاتلونه) يزيدون الهاء، لبيان حركة النون، وكذلك كلّ حركة ليست للإعراب يجوز أن تلحقها هذه الهاء؛ فتقول: أينه، وكيفه في الوقف (السيرافي، 2008)، فإن وظيفة هاء السكت هنا هي إظهار حركة الحرف السابق لها، فالوقوف يكون على الساكن فقط، وكذلك كساسة بكر، حيث يزيدون على كاف الضمير المؤنث المكسورة سينا لئلا يُنْبِئ كسرة الكاف، فيؤكّد التأنيث، فيقولون: مررت بكس، ونزلت عليكس (ابن يعيش، 2001)، وهنا زيدت السين ليكون الوقف عليها مع بيان كسرة الضمير التأنيث؛ لتمييز بذلك عن ضمير التذكير عند الوقف.

المغايرة والتمايز: فقد زادوا الألف ليفصلوا بين ما اتصل به ضمير مفعول وبين ما لم يتصل به ضمير المفعول، كقولك في ضمير المنصوب (ظلموهم وظلموكم) بغير ألف، وإذا قلت (ظلمواهم) جعلت (هم) توكيدا لضمير جمع الغائبين الواو (السيرافي، 2008)، هذا يعني أن الزيادة هنا للتمييز بين ما إذا كان الضمير المتصل ضمير مفعول أم لا؛ مما يساعد في أمن اللبس وصحة المعنى، وكذلك ورد أنّ الكُتّاب يزيدون على اللفظ ما ليس منه تمييزا له عن شبيهه، ودُكرت أمثلة على ذلك منها: أولئك، مائة، يا أُوْحَيّ (ابن قتيبة، د.ت.)، وكذلك زيدت الواو في آخر كلمة (عمرو) تمييزا لها عن (عمر)، لذلك تُحذف الواو في النصب لزوال الداعي، ولدلالة التنوين على التفريق، فعمر لا تتون لأنها ممنوعة من الصرف (الشنطي، 2001)، فإزالة اللبس والتمييز بين المشتبهات من أسباب الزيادة ودواعيها.

ضرورة الشعر: فالشعر محصور في وزن وقافية يحتاج الشاعر معهما إلى زيادة الألفاظ، والتقديم فيها والتأخير، وقصر الممدود ومدّ المقصور، وصرف ما لا ينصرف، ومنع ما ينصرف من الصرف، واستعمال الكلمة المرفوضة، وتبديل اللفظة الفصيحة بغيرها، وغير ذلك مما تلجئ إليه ضرورة الشعر (الفزاري، د.ت.)، ومثاله ما ذكره (ابن أبي الإصبع المصري، د.ت.) تعليقا على كلمة (الكلكال) أن الشاعر اضطره الوزن إلى زيادة الألف على بنية هذا الاسم، فهي في الأصل الكلكل، ولكنه لما احتج للزيادة مراعاة للوزن زاد الألف.

أغراض الزيادة: تأتي الزيادة لأغراض دلالية تؤثر في المعنى، وتضيف إليه ما تخفيه الألفاظ خلف حروفها، وقد اهتم البلاغيون وأهل الأدب بهذا كثيراً، وكانت لهم استنباطات مفيدة منها أن الزيادة تكون لأغراض: التوكيد والتزيين، التعظيم، التعميم والإحاطة، التصغير، زيادة المعنى، التنبيه، المبالغة، وسنأتي على كل منها بشيء من الإيجاز:

التوكيد والتزيين: حيث يقوم الأديب بزيادة حروف للتأكيد أو للتزيين، نحو: لفظ (ما) بعد (إذا) فيقول (إذا ما) (حبكة، 1996)، فبدل أن يقول الكاتب إذا، فإنه يقول (إذا ما)؛ فيفيد بذلك التأكيد والتزيين، وذكر في تعريف الإطناب أنه هو تأدية المعنى بعبارة زائدة عن متعارف أو وسطاء البلغاء؛ لفائدة تقويته وتوكيده (الهاشمي، د.ت.)، وهذا هو الدور البلاغي للإطناب، وإلا كان مدموماً، وغير بليغ، مثاله في سورة الفيل (كعصف مأكول)، إذ لا بد من زيادة الكاف، فكأنه قال: فصُيروا مثل عصف مأكول فأكد الشبه بزيادة الكاف، كما أكد الشبه بزيادة الكاف في قوله تعالى: "ليس كمثله شيء" (البغدادي، 1997)، وكذلك في قوله تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ} (القرآن، 3: 159) فأهل النحو يقولون إن (ما) هنا زائدة مؤكدة للكلام (ابن سنان، 1982).

التعظيم: في قوله تعالى: {تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا} (القرآن، 97: 4)، نجد عبارة (والرُّوح) وهو جبريل عليه السلام من الإطناب بالزيادة، لأن جبريل داخل في عموم الملائكة، ولكنها زيادة ذات فائدة، إذ الغرض من تخصيصه بالذكر بعد دخوله في عموم الملائكة الإشعار بتكريمه وتعظيم شأنه، حتى كأنه جنس خاص يُعْطَفُ على الملائكة (حبكة، 1996)، فإفادة التعظيم جاءت من زيادة الفرد بعد جنسه.

التعميم والإحاطة: في قوله تعالى: {وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ} (القرآن، 6: 38)، إن ظن أحدهم أنه إذا قيل مباشرة وما من دابة ولا طائر إلا أمم أمثالكم، ولا حاجة للزيادة، كان أفضل وأيسر، فلا بد أن يعرف أن معنى الزيادة زيادة التعميم والإحاطة، كأنه قيل: وما من دابة قط في جميع الأرضين السبع، وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم، محفوظة أحوالها غير مهمل أمرها، فكانت الإضافة المعنوية للزيادة لا بديل عنها (المراعي، د.ت.)، فزيادة المكان والوصف أفادت التعميم لكل ما من جنسه أن يكون في الأرض أو يطير بجناحيه، فلم يتخلف منها شيء.

التصغير: حيث يزداد في اللفظ حرف، كقولهم في الثلاثي في رجل: رجل، وفي الرباعي في قنديل: قنديل، فالزيادة وردت ههنا فقللت من معنى هاتين اللفظتين (ابن الأثير، د.ت.)؛ فإن تغير الوزن الصرفي ليعطي صيغة التصغير لم يأت بالحذف وإنما جاء بالزيادة، فأدت هذه الزيادة معنى التصغير.

زيادة المعنى: اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان، ثم نقل إلى وزن آخر أكثر منه، فلا بد من أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولاً؛ لأن الألفاظ أدلة على المعاني، فإذا زيد في الألفاظ أوجب القسمية زيادة المعاني (ابن الأثير، د.ت.)، وذكره كذلك المؤيد بالله (1423هـ)، وهما بهذا يظهران جزءاً مهماً من فلسفة العربية ومنطقيتها في دلالة الألفاظ على المعاني، ويزيد ابن الأثير الأمر تعقيداً باشتراطه معنى الفعلية، فهي لا توجب زيادة في المعاني، إلا إذا تضمنت معنى الفعلية؛ لأن الأسماء التي لا معنى للفعل فيها إذا زيدت تغير معناها واستحال، ومثل على ذلك بكلمة عَذْبُ إذا زيدت حرفاً وأصبحت رباعية فقلنا: عَذِيبٌ، على وزن جَعْفَرٍ (ابن الأثير، د.ت.).

يُفهم من ذلك أن زيادة المباني دلالة على زيادة المعاني شريطة أن يتضمن اللفظ معنى الفعلية، ونعطي مثلاً واضحاً لذلك بحرفي الاستقبال سوف والسين، فإن سوف فيها زيادة تنفيس بناء على أن زيادة الحرف لزيادة المعنى، وما دامت زيادة الحرف في إحدى كلمتين ترجعان لمعنى واحد فلا بد من زيادة المعنى للكلمة التي زيد بناؤها (السكاكي، 1987)، ومثله اسم الإشارة (ذا) مجرداً يشير إلى القريب ولا تدل على البعد، فإذا أرادوا الإشارة إلى البعيد زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه، فقالوا: ذاك، فإن زاد المشار إليه بُعداً، أتوا باللام مع الكاف، فقالوا: ذاك (ابن يعيش، 2001)، وهذا ما يسميه ابن جني (1953) التكتير والاتساع.

التنبيه: كمثل أسماء الإشارة يقال: ذا عبد الله، وذي أمة الله، وذه أمة الله، وتة أمة الله، وتا أمة الله؛ فإذا قلت: هذا عبد الله، فاسم الإشارة (ذا) أما (ها) فزيدت للتنبيه (الميرد، 1997)، فزيادة الحرف (ها) أفادت التنبيه.

المبالغة: ومثالها زيادة حرف الميم على كلمة زرق فنقول زُرُقْ فالميم منه زائدة؛ لأنه بمعنى الأزرق، فالميم تزداد في آخر الكلمة أكثر، ومثله أيضاً: فُسْحٌ للتعبير عن المكان الواسع بمعنى المنفسح، وحُكْمٌ للشيء الشديد السواد من الحُلْكة، وكذلك سُنْهَمٌ وهو الكبير الأست، فقد زادوا الميم في هذه الأسماء للإلحاق بْبُرْتُنْ دلالة على مبالغة (ابن يعيش، 2001)، فزيادة الميم في الأمثلة السابقة بغرض المبالغة في الوصف.

الزيادة في فواصل الثلث الأول من القرآن

الزيادة في اللغة العربية ضرب من ضروب البلاغة؛ حيث تزيد المعاني وضوحاً وتأكيذاً، وخاصة في القرآن الكريم فالمعنى فيه مقدّم وله الأولوية الكبرى؛ بحيث لا يمكن استبدال حرف بحرف ولا كلمة بكلمة، حتى وإن كان ظاهر هذا الاستبدال الترادف والتساوي في الدور الدلالي؛ مما دعا الكثيرين من العلماء المعنيين بدراسة القرآن أن ينفوا عنه تماماً وجود أية زيادة، فالسيوطي من هؤلاء العلماء الذين ينفون الزيادة عن القرآن، وبالنظر إلى تعريف السيوطي للزيادة نجد أن الزيادة محالة في كلام العاقلين، فكيف في كلام رب العالمين سبحانه وتعالى؛ إذ الزيادة حسب تفسيره هي التي يكون دخولها كخروجها من غير إحداث معنى أو إضافة دلالية (السيوطي، 1984م)، وهو محق في نفيها عن كلام الله عز وجل وعدم قبولها، فهذا محال في كلام الله عز وجل، وإلا كان عبثاً، وحاشا لله الحكيم سبحانه أن يكون في كلامه عبث، ومن هنا يتضح أن الزيادة في الكلام لا بد وأن تعطي زيادة في المعنى، حتى لا تكون عبثاً، فإن جاءت الزيادة تابعة للصناعة الأدبية دون مراعاة المعنى كانت مذمومة، وإذا جاءت تابعة للمعنى كانت بليغة محمودة، وهذا النوع هو الذي جاء في القرآن الكريم، إذ ما قيل أنه زائد فهو زائد من حيث التركيب اللغوي فقط، وليس زائداً بحيث يكون دخوله كخروجه من غير إفادة للمعنى، فالمقصود من قولهم زائد ليس المراد منه أنه جاء لغير معنى نهائياً، بل المقصود أنه أضيف لنوع من التأكيد،

والتأكيد معنى صحيح (السيوطي، 1984م)، إذن فالمقصود من القول بالزيادة هو ما كان فضلة نحوية يمكن الاستغناء عنها دون خلل في التركيب اللغوي، وإن كان الاستغناء عنها جائزاً من حيث صحة التركيب اللغوي، فإنه يمتنع حتماً في السياق القرآني؛ لما تمثله كل لفظة من أهمية دلالية في بلاغ المعنى المقصود.

تمثلت الزيادة في فواصل الأجزاء العشرة الأولى في زيادة التوكيد المعنوي، وزيادة حرف الجر، في إحدى عشرة فاصلة فقط، وجاء التوكيد المعنوي في خمس آيات هي: 161 في سورة البقرة، 87 في سورة آل عمران، 149 في سورة الأنعام، 18، 124 في سورة الأعراف، بينما جاء حرف الجر الزائد في ست هي: آية 270 في سورة البقرة، وآيات: 22، 56، 91، 192 في سورة آل عمران، و آية 72 في سورة المائدة.

زيادة التوكيد المعنوي في فواصل الثلث الأول من القرآن: التوكيد المعنوي هو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، وله ألفاظ معلومة تُحفظ ولا يقاس عليها ألفاظ آخر (الفاكهي، 2009)، وهناك اختلاف في عدّ هذه الأسماء المحفوظة التي لا يقاس عليها، وتستخدم في توكيد النسبة أو الشمول، ولكن الأكثر على أنها تسعة: نفس وعين وكلا وكلتا وكل وجمع وأجمع وأجمعون وجمعاء (صعلوك، 2014)، وقد ورد التوكيد المعنوي في الثلث الأول من القرآن بلفظة أجمعين خمس مرات في سور: البقرة، وآل عمران، والأنعام، والأعراف، وقد تشابهت آيتا البقرة وآل عمران؛ حيث جاء التوكيد المعنوي مسبقاً بالموكّد الصريح نفسه (الناس)، في سياق إطلاق اللعنة على الكافرين من الله سبحانه وتعالى ومن الملائكة والناس أجمعين.

قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَرَاءُ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ} (القرآن، 2: 161)، جاءت هذه الآية بعد ذكر استحقاق اللعنة للذين يكتُمون ما أنزل الله من البينات والهدى من أهل الكتاب، من بعد أن بينه الله لهم، فقال تعالى {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ} (القرآن، 2: 159)، مع استثناء الذين تابوا وأصلحوا وبيّنوا من تلك اللعنة، وبهذا تدل الآية 161 على فريق آخر مستحق لللعنة الله عز وجل، وهم الذين كفروا وماتوا على كفرهم ولم يؤمنوا بالله ورسوله

اللافت للنظر أن فاصلة الآية (القرآن، 2: 159)، جاءت مجملة (يلعنهم اللاعنون) وخلت من التفصيل والتوكيد المعنوي (أجمعين)، بينما ذكر التوكيد في الآية الأخرى (القرآن، 2: 161)، وهو مع ما فيه من حرص على مناسبة الفاصلة وصوتها وإيقاعها، فإنه كذلك جاء لمناسبة المعنى والسياق؛ حيث قال هنا (والناس أجمعين) لأن المشركين يلعنهم أهل الكتاب، وسائر المتدينين الموحدين للخالق، بخلاف الذين يكتُمون ما أنزل الله تعالى من البينات، فهؤلاء إنما يلعنهم الله والصالحون من أهل دينهم وتلعنهم الملائكة (ابن عاشور، 1984)، فعندما أثبت فائدة التوكيد بلفظة (أجمعين) أفاد دخول أهل الكتاب والصالحين من المؤمنين والموحدين في الناس الذين يلعنون الكافرين، في حين أنه لو لم توجد لفظة أجمعين لفسدت الفاصلة وضاع إيقاعها، بالإضافة إلى قصور المعنى عن دلالة الشمول التي أفادها التوكيد.

القول في آية آل عمران {أُولَئِكَ جَزَاءُ هُمَ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ} (القرآن، 3: 87) يشبه القول في آية البقرة تماماً، فالدلالة على الشمول التي أفادها التوكيد تزيد من الترهيب والتحذير من الردة بعد الهداية، والكفر بعد الإيمان، فيرجف كل قلب فيه ذرة إيمان من جدية الأمر في الدنيا والآخرة، ومن هذا الجزاء المستحق لكل من أتاحت له فرصة النجاة ثم أعرض عنها (سيد قطب، 2003).

وكذلك القول في التوكيد المعنوي في قوله تعالى: {قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ} (القرآن، 6: 149)، فإنه مع إفادة الترجم والتناسب مع أصوات الفواصل الأخرى، فإنه يضيف من الدلالة والمعنى ما لا يتم دونه؛ حيث جاءت الآية في سياق إبطال حجج الكافرين، الذين ادعوا أن كفرهم كان جبراً بمشيئة الله سبحانه وتعالى- حاشاه سبحانه أن يرضى لعباده الكفر- فجاء التوكيد المعنوي هنا ليجمع بينهم وبين المخالفين؛ فيقيم الحجة عليهم فلو كان دينهم متعلق بمشيئته سبحانه، فلا بد أن يكون دين مخالفهم متعلقاً بمشيئته عز وجل كذلك قياساً على حالهم، مما يوجب الموالاة بينهم وعدم العداوة، والموافقة وعدم المخالفة؛ لأن المشيئة تجمع بين ما هم عليه جميعاً، والواقع على خلاف ذلك (الزمخشري، 1986)، فلزم على قولهم أن يكون الفريقان محقين، فيكون الشيء الواحد حقاً وغير حق في حال واحد، وهذا لا يقوله عاقل، ويلزمهم لهذا موالاة خصومهم وعدم معاداتهم مهما فعلوا، لأنه بمشيئة الله لا باختيارهم، وهم لا يقولون ذلك، فبذلك صار ادعائهم باطلاً (البقاعي، 1984)، أما إذا خلت الآية من هذا التوكيد لكان ظاهر المعنى أن الله عز وجل لم يشأ أن يهديهم؛ فيكون بذلك تأكيداً لحجتهم لا دحضاً لها؛ مما يُظهر جلياً الأهمية الدلالية والإيقاعية لزيادة التوكيد في هذه الآية، ويؤكد أن الزيادة لم تأت لتناسب صوت الفاصلة فقط، بل جاءت لمعنى اقتضاه السياق لا يتم من دونها.

أما قوله تعالى: {قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ} (القرآن، 7: 18)، ففيه رد من الله عز وجل على تبجح الطريد اللعين إبليس، بعد أن ضمن إنظار الله سبحانه وتعالى له إلى يوم البعث؛ حيث يتوعد الله عز وجل بجهنم هو ومن اتبعه أجمعين، والذين يتبعون الشيطان من البشر على قسمين: أحدهما يتبعه في معرفته بالله عز وجل، ثم هو لا يرضى بحاكميته سبحانه ولا بقضائه، والثاني يتبعه ليضل عن الاهتداء إلى الله أصلاً، وكلاهما أتباع الشيطان (سيد قطب، 2003)، هذا التنوع في الأتباع يتطلب التأكيد على الشمول بأجمعين؛ للتصحيح على العموم لئلا يحمل على التغليب، وذلك أن الكلام جرى على أمة بعنوان كونهم أتباعاً لواحد، والعرب قد تجري العموم في مثل هذا على المجموع دون الجمع (ابن عاشور، 1984)، فظهر بذلك ما أفادته زيادة التوكيد المعنوي هنا من الشمول والعموم، إضافة للترجم والتناسب الصوتي مع أصوات الفواصل، فلو أن الكلام خلا من هذا التوكيد لصح أن يكون (منكم) عائدة بالتغليب على إبليس وذريته دون أتباعه من البشر.

قوله سبحانه وتعالى: {لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ} (القرآن، 7: 124)، وهو وعيد على لسان فرعون، وجَّهه فرعون للسحرة عندما خروا ساجدين مؤمنين برب العالمين رب موسى وهارون، وفيه مؤكدات بالقسم ولامها ونون التوكيد المشددة في الفعلين (لأقطعن، لأصلبكنم)، وجاء التوكيد المعنوي قاطعاً لأي أمل في النجاة، فلا يتوقع أحد أن ينجو من أي نوع من أنواع العذاب الذي توعدهم بها، فكلهم سيدوقون التقطيع والصلب بلا رحمة ولا رأفة ولا استثناء، فلو لا التوكيد المعنوي الدال على الشمول، لكان لأحدهم أن يظن أنه ناج من الصلب مثلاً بعد التقطيع، أو أن بعضهم سيقطع والبعض الآخر سيصلب، وقد يجتمع النوعان على أحدهم وقد لا يجتمعان، هذه الدلالة ما كان لها أن تكتمل دون التوكيد المعنوي هنا، كما أن الإيقاع والتناسب بين أصوات الفواصل ما كان يكتمل لولا التوكيد كذلك.

يلاحظ الباحث من كل ما سبق أن زيادة التوكيد المعنوي في المواضع السابقة ليست بالزيادة التي يكون دخولها كخروجها من غير إفادة معنى، بل إن كل كلمة منها جاءت في سياقها متممة ومفيدة في دلالة الآية، والتوكيد المعنوي له دلالاته الأساسية، وهي الشمول والاستغراق لكل مفرداته، كما أنه في الآيات أضاف التأكيد على المعاني حسب كل آية كالتهديد، والإنذار، وقطع الأمل في النجاة، كما أنها كانت متممة ومفيدة في تناسب الفواصل وأصواتها، مما يؤكد أن تناسب صوت الفاصلة مرعيّ إلا أنه تابع للسياق والدلالة.

زيادة حرف الجر في فواصل الثلث الأول من القرآن حروف الجر وسائل تصل ما قبلها بما بعدها، فيتصل الاسم بالاسم عن طريقها كقولك: الدار لعمرو، ويتصل الفعل بالاسم كما تقول: مررت بزيد، فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد، ولا تدخل حروف الجر إلا على الأسماء فقط، ولا يجوز أن يتقدم عليها معمولها، ولا يجوز كذلك أن يفرق بينها وبينه، ولا يفصل بينهما حشو إلا في حالة الضرورة الشعرية فقط. (ابن السراج، د.ت.)، وقد وردت الزيادة بحرف الجر (من) في ست آيات: ثلاث منها في سورة آل عمران هي: 22، 56، 91، 192، وآية واحدة في سورة المائدة 72، وآية 270 في سورة البقرة.

(من) حرف يجر الظاهر والمضمّر من الأسماء (المراي. 2008م)، وله سبعة معان: أولها التبويض مثل قوله تعالى: {وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ} (القرآن، 3: 92)، والثاني بيان الجنس مثل قوله تعالى: {أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ} (القرآن، 18: 31)، والثالث ابتداء الغاية المكانية مثل قوله تعالى: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} (القرآن، 17: 1)، وابتداء الغاية الزمانية كذلك، مثل قوله تعالى: {لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ} (القرآن، 9: 108)، والرابع النص على العموم، أو التأكيد عليه، وهي الزائدة مثل قوله تعالى: {مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَنُونَ} (القرآن، 21: 2)، والخامس معنى البدل مثل قوله تعالى: {أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ} (القرآن، 9: 38)، والسادس الظرفية كما في قوله تعالى: {إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ} (القرآن، 62: 9)، والسابع التعليل كقوله تعالى: {وَالَّذِينَ هُمْ مِنْ عَذَابِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ} [المعارج: 27] (القرآن، 70: 27) (ابن هشام، د.ت.)، وتأتي (من) زائدة، ولكن بشرط أن تكون بعد حرف نفي، كقوله تعالى: {مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ} (القرآن، 32: 4)، أو أن تكون بعد استفهام كقوله تعالى: {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَزُرُّكُمْ} (القرآن، 35: 3) (ابن الصائغ، 2004).

مما سبق يلاحظ الباحث أن حرف الجر (من) إذا جاء زائداً فإن له شروط، تتمثل في أنه يسبقه نفي أو استفهام، وكذلك تكون له دلالة محددة وهي: أولاً الدلالة على العموم، كمثل قولنا: ما حضر من طالب، فإنه بهذا ينفي عموم الطلاب جنساً وعدداً، بينما في حالة عدم وجود حرف الجر، فإنه يمكن أن يقتصر النفي على العدد فقط؛ لذا يصح أن نقول ما حضر طالب بل ثلاثة، ثانياً التأكيد على العموم كمثل قولنا: ما حضر من أحد، فالمعنى هنا يتساوى مع قولنا: ما حضر أحد في الدلالة على العموم، ولكن حرف الجر الزائد أفاد التأكيد على هذا العموم، وهذا ما سيتضح عند التطبيق على الآيات التي ورد فيها حرف الجر زائداً في فواصل الثلث الأول من القرآن الكريم.

يتضح من النظر في الآيات أن حرف الجر جاء زائداً مسبقاً بالنفي، وأن دلالاته تنص على العموم، وكلها جاءت في بيان ضعف وحسرة وخسران الكافرين يوم القيامة؛ حيث لا يجدون أي ناصرين- قليلين أو كثيرين- ينصرونهم بقول أو فعل أو حتى تعاطف قلبي.

قال تعالى: { فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذَّبْنَاهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ } (القرآن، 3: ٥٦)، في هذه الآية قدم المخالفين لأن السياق لبيان إذلالهم فلم يكن تقديمهم تقديم تكريم بل تقديم بيان، فقال: فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أي من الطائفتين: أهل الكتاب، والمشركين فَأَعَذَّبْنَاهُمْ بالذل والهوان والقتل والأسر في الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ بالخزي الدائم وعذاب جهنم وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ وإن كثر عددهم (البقاعي، 1984)، وبهذا نصت الآية على عموم النفي بزيادة حرف الجر والنكرة بعده، كما أن حرف الجر الزائد أفاد تناسباً إيقاعياً بين صوت الفاصلة والسياق الذي جاءت فيه، فبالإضافة إلى تناسب صوت النون والصوت الممدود لياء المد مع صوت الفاصلة في الآيات اللاحقة (الظالمين، الحكيم، ممترين، الكاذبين)، فإن الراء المرفقة مع الكسرة الطويلة الممدودة وصولاً للوقف والسكون، تناسب سياق الانكسار والخزي الذي تشيعه الآية، والذي ينتظر الكافرين في الآخرة، ولا يخفى على متدبر أن هذا التناسب ما كان ليحدث دون زيادة حرف الجر، إذ ستؤول الكلمة من دونه للرفع لتكون (وما لهم ناصرين)، وبهذا تفقد الفاصلة تناسبها وإيقاعها، كما أن الراء المفخمة مع الضمة الطويلة لا تتناسب بهذا التفخيم مع حالة الخزي والضعف والانكسار، من هنا يظهر أن الزيادة جاءت لتؤدي وظيفتين لا غنى عنهما في الآية: وظيفة دلالية تمثلت في النص على عموم النفي من حيث العدد والجنس، ووظيفة إيقاعية تمثلت في الحفاظ على تناسب مقطع وصوت الفاصلة مع الفواصل الأخرى، وكذلك تناسب مقطع وصوت الفاصلة مع سياق الآية نفسها.

كذلك القول في قوله تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ } (القرآن، 3: ٩١)، فقد أغرق في النفي بزيادة الجار فقال: وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ أي لا يوجد لهم ناصرين ينصرونهم بأي وجه من الوجوه، فانتنى عنهم كل وجه من وجوه النصرة (البقاعي، 1984)، وجاءت الزيادة لتؤدي الوظيفتين نفسيهما في الآية: وظيفة دلالية تمثلت في النص على عموم النفي من حيث العدد والجنس، ووظيفة إيقاعية تمثلت في الحفاظ على تناسب مقطع وصوت الفاصلة مع الفواصل الأخرى، وكذلك تناسب مقطع وصوت الفاصلة مع سياق الانكسار الذي يظهر في الآية نفسها.

أما الآيات الأخرى فقد تغير تركيب جملة الفاصلة؛ فأظهر المضمرة، واستخدم صيغة جمع التكسير بدلاً من الجمع السالم؛ فقال تعالى: وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ، وبهذا تغير صوت الفاصلة رغم تساوي مقطع الفاصلة بينها جميعاً، كما أنه انتفى بسبب هذا التغير أثر حرف الجر على صوت الفاصلة، عكس ما كان في الآيتين السابقتين من سورة آل عمران، ويظهر أن الآيتين اللتين جاءتتا حكاية عن قول المؤمنين في آية 192 من سورة آل عمران، وحكاية عن قول عيسى عليه السلام في آية 72 من سورة المائدة، يختلف سياقهما عن الآية 270 في البقرة، حيث جاءت آية البقرة في سياق الإرشاد والتوجيه، بينما كانت آية آل عمران في سياق التوسل والاسترحام، وكانت آية المائدة في سياق التهديد والوعيد.

قال سبحانه وتعالى: { رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ } (القرآن، 3: 192)، هذا دعاء من المؤمنين العارفين بالله سبحانه وتعالى يكررون فيه الوصف رَبَّنَا، وهو وصف يقتضي الإحسان لإظهار الرغبة في استمطار الإجابة، وشبهوا حالهم في تقصيرهم بحال من لا يأمن النار؛ حثاً لأنفسهم على الاجتهاد في العمل، فقالوا: إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ أَيُّ لِلْعَذَابِ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ أَيُّ أذَلَّتْهُ وَأَهْنَتْهُ إهانة عظيمة؛ بسبب أنه كان ظالماً لنفسه، وختموا بقولهم: وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ معلنين إيمانهم بالحق الحاسم لطمع من يظن من الظالمين أنه بمفازة من العذاب، وأنَّ له أنصاراً من دون الله يدافعون عنه يوم القيامة، وأظهر موضع الإضمار (للظالمين بدلا عن لهم) لتعليق الحكم بالوصف والتعميم (البقاعي، 1984)، في هذه الآية جاء حرف الجر الزائد للدلالة على عموم النفي وتأكيد، فما لهم أنصار أقوىاء أو ضعفاء، قليلون أو كثيرون، قادرون على النصر أو عاجزون.

يظهر كذلك أن زيادة حرف الجر لم تؤثر على صوت الفاصلة تماما، فالوقف على رؤوس الآي يوجب إلغاء حركة الحرف الأخير؛ ليتساوى فيه الرفع والجر والنصب وحتى الجزم في الأفعال السالمة الصحيحة، حيث يسكن الجميع، مما يوضح هنا أن الفاصلة لم يكن لها أي أثر في زيادة حرف الجر في هذه الآية، بيد أن العدول عن صيغة جمع المذكر السالم (ناصرين) إلى جمع التكسير (أنصار) هو الذي جعل الفاصلة متساوية مع ما قبلها وما بعدها.

كذلك في قوله تعالى: { إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ } [المائدة: 72] (القرآن، 5: 72)، حيث ذكر الله سبحانه على لسان عيسى عليه السلام معلناً ومهددا بني إسرائيل إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ يحذرهم أن الشرك يوجب تحريم دخول الجنة، إذا مات صاحبه على شركه، وَمَأْوَاهُ النَّارُ يصلها في الآخرة، وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ، أظهر المضمرة هنا ليسجل عليهم وصف الظلم، وزاد حرف الجر لإفادة عموم النفي؛ فليس لهم من ينصرهم فيدخلهم الجنة أو يخلصهم من النار ويمنعهم من عذاب الله، وصيغة الجمع هنا للإشعار بأن نصرته الواحد أمر لا يحتاج إلى الانشغال بنفيه فهو شديد الظهور، كما أن التعرض لنفي نصرته الجمع يشمل ضمناً نفي نصرته الواحد. (الفتوحي، 1992)، ولما جرت عادة الدنيا بأن من نزل به ضيم يسعى في الخلاص منه بأنصاره وأعدائه، فقد نفى الله سبحانه النصرته والتناصر عنهم، وأظهر الوصف المسبب لشقائهم تعليلاً وتعميماً فقال: وَمَا لِلظَّالِمِينَ أَيُّ لَهُمْ لَظْمُهُمْ مِنْ أَنْصَارٍ لا بقاء ولا بشفاعة ولا مقاهرة ولا بمجاهرة ولا مساترة (البقاعي، 1984).

يظهر للباحث أن تغيير كلمة الفاصلة بين الآيات الأولى والآيات الآخرة نتج عن تغيير المتكلم والسياق الكلامي، بالإضافة إلى المناسبة الإيقاعية لصوت الفاصلة في كل آية مع الآيات المجاورة، فالآيات الأولى (من ناصرين)، جاءت في سياق تهديد الله عز وجل للكافرين، وبيان حالهم المخزي يوم القيامة؛ وحيث أن المخبر هنا هو الله سبحانه وتعالى، والسياق سياق تهديد وإذلال، فناسب السياق أن يكون صوت الفاصلة بالكسرة الطويلة المسبوقة بالراء المرققة؛ تناسبا لرقه حالهم وذلمهم وانكسارهم يوم القيامة.

بينما الآيات الأخيرة التي تغير فيها لفظ الجمع السالم إلى جمع التكسير (من أنصار)، فقد وردت توجيهها من الله تعالى لعباده المؤمنين، وعلى لسان المؤمنين توسلاً، وعلى لسان عيسى عليه السلام توعداً وتهديداً، وعادة الناس في الدنيا عندما يصيبهم الضيم، أو تقابلهم شدة أن يلجأوا إلى الأنصار القادرين على نصرتهم، ورفع الضيم عنهم، فناسب السياق أن يأتي صوت الفاصلة فيه من التفخيم ما يعبر عن آمال الناس تلك في ذلك اليوم الشديد الذي يتمنى فيه كل فرد النجاة بنفسه، ونتج هذا التفخيم عن مقطع الفاصلة، الذي يبدأ بالصاد المفخمة المتبوعة بالفتحة الطويلة، ثم الوقوف على الراء التي يكون حقها التفخيم تبعاً لذلك.

غير أن آية المائدة (القرآن، 5: ٧٢) جاءت كأنها استراحة صوتية، تفصل بين الفواصل المتناسبة، فقد جاءت منفردة عن سوابقها ولواحقها، التي تناسبت تماماً (يحزنون، يقتلون، يعملون، أنصار، أليم، رحيم، عليم)، ولعل هذا التفرد متناسب مع تفرد المتكلم -عيسى عليه السلام- حيث تفرد في كونه معجزة، وتفرد فيما وصفه به بني إسرائيل، كما أن تفرد الفاصلة هنا ينبه السامع لها، ولأهمية وتميز ما جاء في الآية عن سابقه ولحقه، فإن كفر بني إسرائيل وقبيح أفعالهم كان معتمداً على زعمهم بأن الله هو المسيح عيسى بن مريم - حاشا لله- وها هو ربهم الذي يزعمون يقول لهم ما يهدم ذلك الزعم تماماً.

الخلاصة والنتائج

من خلال البحث والاستقراء لألف وثلاثمائة وسبع وعشرين آية، هي مجموع آيات الثلث الأول من القرآن، وتحليل الآيات التي وردت فيها زيادات في السياق اللغوي للفواصل توصل الباحث للنتائج التالية:

1. العلاقة بين الفاصلة والسياق اللغوي للآيات علاقة تأثير وتأثر متبادل؛ إذ تتأثر الفاصلة القرآنية بالسياق، وتؤثر فيه صوتاً ودلالة وتركيباً، فالتغير الذي حدث في السياق اللغوي لفواصل الآيات في الثلث الأول من القرآن بالحذف والزيادة والعدول - كانت مناسبة الفواصل سبباً واضحاً في معظم آياته، بيد أنها ليست السبب الجوهري أو الأوحد، إذ تمثل الدلالة ركن الزاوية في هذا التغير، مما يجعل الحذف أولى من الذكر، والزيادة أولى من الاقتصار، والعدول أولى من موافقة سياق التركيب اللغوي.

2. لم تؤثر الفاصلة ولم تتأثر بزيادة حرف الجر (من) في ثلاثة مواضع فقط إذ جاءت الفاصلة (من أنصار) منتهية بجمع التكسير، وصيغة جمع التكسير لا تتأثر بالكسرة؛ لأن الفواصل مبناها على الوقف الساكن، وكان اختيار صيغة جمع التكسير دون السالم تحقيقاً لتناسب الدلالة والسياق لا تناسب الفاصلة.

3. جاءت الزيادة في القرآن الكريم متنوعة، منها زيادة الحرف كزيادة هاء السكت في (القرآن، 69: 28 - 29)، وكذلك زيادة ألف الإطلاق في (القرآن، 33: 10)، وجاءت الزيادة في الفواصل أيضاً بالكلمة، كزيادة حروف المعاني والصفة والتوكيد، ومن زيادة حروف المعاني زيادة حرف (لعل) الذي يفيد الترجي والإشفاق والتعليل والاستفهام، وقد تأتي الكلمة المزيدة صفة تؤدي وظيفة دلالية وإيقاعية لا يمكن الاستغناء عنها، كما في (القرآن، 101: 5)، وقد وردت الزيادة في فواصل التثنية الأولى من القرآن إحدى عشرة مرة فقط، وتمثلت في زيادة الكلمة، بزيادة التوكيد المعنوي، وحرف الجر.

4. زيادة التوكيد المعنوي أفادت الاستغراق والشمول، ومنعت التركيب أن يقصر عن أداء المعنى المقصود؛ إذ منعت احتمالات إسقاط أحد مفرداته، كما أنها جاءت لتحقيق التناسب للفاصلة في صوتها ومقطعها.

5. ورد حرف الجر (من) زائداً ست مرات في سور: البقرة وآل عمران والمائدة مسبوقاً بالنفي، ونصت دلالاته على العموم، وكلها جاءت في بيان ضعف وحسرة وخسران الكافرين يوم القيامة؛ فالآيتان الأوليان (من ناصرين)، جاءتا في سياق تهديد وإذلال فناسب السياق أن يكون صوت الفاصلة بالكسرة الطويلة المسبوقة بالراء المرققة تناسباً مع رقة حالهم حيث لا يجدون أي ناصرين- قليلين أو كثيرين- ينصرونهم بقول أو فعل أو حتى تعاطف قلبي وهذا ما تحقق من خلال زيادة حرف الجر.

6. زيادة حرف الجر (من) في ثلاثة مواضع جاءت فيها الفاصلة (من أنصار) منتهية بجمع التكسير، كانت مراعاة للسياق والمعنى وليس الفاصلة؛ حيث إن زيادة حرف الجر وتغيير صيغة الجمع كان لهما الدور المناسب في دلالة السياق، فالجر أفاد العموم، وجمع التكسير ناسب بمقطعه الأخير المنتهي بالصاد المفخمة والحركة الطويلة وقوفاً على الراء المفخمة- ناسب هذا التفخيم عادة الناس في الدنيا عندما يصيبهم الضيم، أن يلجأوا إلى الأنصار القادرين على نصرتهم ورفع الضيم عنهم، فناسب السياق أن يأتي صوت الفاصلة فيه من التفخيم، ما يعبر عن آمال الناس تلك، وبهذا تكون الدلالة والسياق وحدهما هما السبب في التغيير الذي حدث في الفاصلة بزيادة الجر، وتغيير صيغة الجمع في هذه الآيات.

المراجع والمصادر

ابن أبي الإصبع المصري، عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ت654هـ. دت. تحرير التحيير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن. تحقيق: حفني محمد شرف. الجمهورية العربية المتحدة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح. ت637هـ. دت. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة. القاهرة. دار نهضة مصر

ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، ت557هـ. 2002م. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. تحقيق: جودة مبروك. القاهرة. مكتبة الخانجي. ط1

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي ت316هـ. دت. الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. لبنان. مؤسسة الرسالة.

ابن جزي، أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ت741هـ. 1996م. التسهيل لعلوم التنزيل. تحقيق: عبد الله الخالدي. بيروت. دار الأرقم. ط1

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت392هـ. 1952م. الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. القاهرة. دار الكتب المصرية. المكتبة العلمية. ط2

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن ت321هـ. نوفمبر 1987م. جمهرة اللغة. تحقيق الدكتور رمزي البعلبكي. بيروت. دار العلم للملايين. ط1.

ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة القشيري القوسي، أبو الفتح تقي الدين، ت702هـ. 1994م. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام. تحقيق أحمد محمد شاكر. القاهرة. مكتبة السنة. ط1.

ابن سنان، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي ت466هـ. 1982م. سر الفصاحة. بيروت. دار الكتب العلمية. ط1

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر. 1984م. التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد). تونس. دار التونسية للنشر

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي ت669هـ. 1996م. المتع الكبير في التصريف. تحقيق: فخر الدين قباوة. لبنان. مكتبة لبنان ناشرون. ط1

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني ت395هـ. 1986م. مجل اللغة. تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. بيروت. مؤسسة الرسالة. ط2

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت395هـ. 1979م. معجم مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة. دار الفكر

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم ت276هـ. دت. أدب الكاتب. تحقيق: محمد الدالي. بيروت. الرسالة.

- ابن منظور، عبد الله محمد بن مُكرم بن أبي الحسن بن أحمد الأنصاري ت711هـ. 1993م. لسان العرب. بيروت. دار صادر. ط3
- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي الأسدي الموصلية ت643هـ. 2001م. شرح المفصل للزمخشري. تقديم: إميل بديع يعقوب. بيروت. دار الكتب العلمية. ط1
- أبو الخير، أحمد مصطفى. 2009م. الأصوات العربية محاولة في التبسيط والتركيب. مصر. دار المهندس. دمياط.
- أبو الفرج، محمد أحمد. 1966م. المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث. القاهرة. دار النهضة العربية. ط1.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي ت745هـ. 2000م. البحر المحيط في التفسير. تحقيق صدقي محمد جميل. بيروت. دار الفكر
- أحمد بن إبراهيم بن مصطفى ت1362هـ. دت. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع. توثيق: يوسف الصميلي. بيروت. المكتبة العصرية
- أوشان، علي آيت. 2000م. السياق والنص الشعري. الدار البيضاء. مطبعة النجاح. ط1.
- البستاني، المعلم بطرس. 1987م. محيط المحيط. بيروت. مكتبة لبنان. طبعة جديدة.
- بشر، كمال. دت. علم الأصوات. القاهرة. دار غريب.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر 1093هـ. 1997م. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة. مكتبة الخانجي. ط4
- البغوي، أبو محمد بن الحسين بن مسعود ت510هـ. 1997م. معالم التنزيل في تفسير القرآن. تحقيق: محمد عبد الله النمر / عثمان جمعة / سليمان مسلم. الرياض. دار طيبة للنشر والتوزيع. ط4
- البقاعي، إبراهيم بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر، ت885هـ. 1984م. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور. القاهرة. دار الكتاب الإسلامي
- حبنكة، عبد الرحمن بن حسن ت1425هـ. 1996م. البلاغة العربية. دمشق. دار القلم. ط1
- حسان، تمام. 2007م. اجتهادات لغوية. القاهرة. عالم الكتب. ط1.
- الحسناوي، محمد. 2000م. الفاصلة في القرآن. الأردن. دار عمار. ط2
- الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو ت444هـ. 1994م. البيان في عدّ أي القرآن. تحقيق غانم قدوري الحمد. الكويت. مركز المخطوطات والتراث. ط1
- الدوسري، إبراهيم بن سعيد بن حمد. 2008م. مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات. الرياض. دار الحضارة للنشر. ط1

- الزبيدي؛ مرتضى الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ت1205هـ. 1989م. تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق مصطفى حجازي. الكويت. مطبعة حكومة الكويت.
- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين بن عبد الله بن بهادر. دت. البرهان في علوم القرآن. تحقيق محمد أبو الفضل. مصر. دار التراث القاهرة
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله ت538هـ. 1986م. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. بيروت. دار الكتاب العربي. ط3
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي ت626هـ. 1987م. مفتاح العلوم. تعليق: نعيم زرزور. بيروت. دار الكتب العلمية. ط2
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت180هـ. 1988م. الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة. مكتبة الخانجي. ط3
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت368هـ. 2008م. شرح كتاب سيبويه. تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي. لبنان. دار الكتب العلمية. ط1
- السيوطي. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت911هـ. 1984م. الأشباه والنظائر في النحو. بيروت. لبنان. دار الكتب العلمية. ط1
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت911هـ. 1974م. الإتقان في علوم القرآن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب
- الشتوي، فهد بن شتوي بن عبد المعين. رسالة ماجستير، 2005م. دلالة السياق وأثرها في توجيه المتشابه اللفظي في قصة موسى عليه السلام. المملكة العربية السعودية. جامعة أم القرى. كلية الدعوة.
- الشرقاوي، مصطفى عبد القادر حافظ فتح الله. 2012م. التناسب بين الصوت ودلالة السياق في الفاصلة القرآنية دراسة تطبيقية في الجزء الثلاثين. بحث تكميلي لمتطلبات الماجستير. قسم اللغة العربية. جامعة فطاني. تايلاند
- الشنطي، محمد صالح. 2001م. فن التحرير العربي ضوابطه وأنماطه. السعودية. دار الأندلس. ط5
- صلوك، أيمن سلامة محمد. 2014م. التوكيد النحوي في خطب العرب ووصاياهم في كتاب جمهرة خطب العرب لأحمد زكي صفوت دراسة نحوية دلالية. عمان. بحث ماجستير في جامعة العلوم الإسلامية العالمية
- عمر، أحمد مختار. 1998م. علم الدلالة. القاهرة. عالم الكتب. ط5
- الفاكهي، عبد الله بن أحمد بن علي ت972هـ. 2009م. الفواكه الجنية على متممة الأجرومية. تحقيق عماد علوان حسين. الأردن. دار الفكر. ط1
- الفزاري، أحمد بن علي بن أحمد ت821هـ. دت. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. بيروت. دار الكتب العلمية

- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، ت817هـ. 2005م. القاموس المحيط. لبنان. مؤسسة الرسالة. مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. إشراف محمد نعيم العرقسوسي. ط8
- القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق ت1332هـ. 1997م. محاسن التأويل. تحقيق محمد باسل عيون السود. بيروت. دار الكتب العلمية. ط1
- القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد. 1404هـ. الفرائد الحسان في عد آي القرآن. السعودية. مكتبة الدار
- القطان، مناع بن خليل. 2000م. مباحث في علوم القرآن. القاهرة. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. ط3
- قطب، سيد. 2003م. في ظلال القرآن. بيروت. دار الشروق. ط32
- القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري ت1307هـ. 1992م. فتح البيان في مقاصد القرآن. عني به: عبد الله إبراهيم الأنصاري. بيروت. دار العصرية للطباعة والنشر
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ت285هـ. دت. المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة. بيروت. عالم الكتب.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ت285هـ. 1997م. الكامل في اللغة والأدب. تحقيق: محمد أبو الفضل. القاهرة. دار الفكر العربي. ط3
- محمد، سناء طاهر/ الراوي، صبا شاكر. 2010م. الزيادة في الفاصلة القرآنية. مجلة التربية والعلم. المجلد 17. العدد 3
- المرادي. أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي ت749هـ. 2008م. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. القاهرة. دار الفكر العربي. ط1
- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي ت749هـ. 1993م. الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق: فخر الدين قباوة/ محمد نديم فاضل. بيروت. دار الكتب العلمية. ط1
- المراغي، أحمد بن مصطفى ت1371هـ. 1946م. تفسير المراغي. القاهرة. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ط1.
- المطعني، عبد العظيم إبراهيم محمد. 1992م. خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية. القاهرة. مكتبة وهبة. ط1
- المؤيد بالله، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني العلويّ الطالباني ت745هـ. 2002م. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. بيروت. المكتبة العصرية. ط1
- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود ت710هـ. 1998م. مدارك التنزيل وحقائق التأويل. تحقيق يوسف علي بدوي. بيروت. دار الكلم الطيب. ط1
- نهر، هادي. 2007م. علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي. الأردن. دار الأمل للنشر والتوزيع. ط1.
- ياسوف، أحمد. 1999م. جماليات المفردة القرآنية. دمشق. دار المكتبي. ط2.